منهج الحافظ ابن رجب في كتابه (فتح الباري)

د٠ خالد بن سليمان المهنا (*)

المقدمة :

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على عبده ورسوله نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين. أما بعد:

فإن السنة النبوية هي المصدر الثاني من مصادر التشريع في الإسلام، وهي قرينة الكتاب المبين، بينت مجمله، وخصت عامة، وقيدت مطلقه، ولما كانت بهذه المنزلة اجتهد علماء الإسلام في جمعها وترتيبها وتصنيفها، فجاءت كتب السنة مختلفة التبويب، متفاوتة في القوة والضعف من حيث الأسانيد.

ومن أجلّ من جمع السنة واجتهد في تنقيح صحيحها من ضعيفها جبل الحفظ وإمام الدنيا: محمد بن إسماعيل البخاري رحمه الله تعالى رحمة واسعة، وقد أصبح كتابه (الجامع الصحيح) أجلّ كتب السنة وأصحها.

ومذ ألّف الإمام البخاري الصحيح أقبل العلماء عليه، تدريسا وشرحاً وتأليفاً، حتى تجاوزت شروحه أكثر من مئة شرح، ما بين مطول ووسيط ومختصر.

وإن من بين تلك الشروح لصحيح البخاري كتاب (فتح الباري) للإمام الحافظ ابن رجب –رحمه الله – وهو من أجلّ شروح صحيح الإمام البخاري رحمه الله وأنفعها، مع أن المنية أدركت مؤلفه ولم يجاوز كتاب الجنائز، وهو ما يقرب من خمس الصحيح.

(*) الأستاذ المساعد بقسم الدراسات الإسلامية – كلية الآداب والعلوم الإنسانية – جامعة طيبة.

• مشكلة البحث:

لما كان هذا الشرح للصحيح من أهم الشروح وأكثرها فائدة وذلك لمكانة مؤلفه وعظيم منزلته في العلم وثناء العلماء عليه، أردت كشف منهج الحافظ ابن رجب في هذا الصحيح، وذلك لتقريبه لمن أراد الاستفادة منه والغوص على درره واستنباط فوائده، وذلك لأني لم أقف إلى هذه اللحظة على من أفرد بحثاً موسعاً ببيان منهج الحافظ ابن رجب في شرحه للصحيح، ولا شك أن بيان المنهج لكل مصنف يحتاج إلى استقراء وتتبع وهو ما قد يثقل على غير المتخصصين.

• أهداف البحث:

من أهم الأهداف المقصودة في هذا البحث ما يلي:

- بيان مكانة الإمام الحافظ ابن رجب رحمه الله العلمية، وثناء الأئمة عليه وعلى إمامته في الدين.
- إظهار المكانة العلمية لكتابه الفريد "فتح الباري"
- بيان منهج الحافظ ابن رجب في شرحه لصحيح البخاري، حتى يتسنى لطلبة العلم الاستفادة القصوى من هذا الشرح المبارك.

• الدراسات السابقة:

لم أجد إلا بحثا مختصراً مقدماً لقسم الحديث والتفسير في جامعة الملك سعود من قبل الطالبة حصة بنت صالح المحمود، وهو بحث نافع ومفيد، ولكن لم يستوعب المنهج للحافظ في الفتح، وإنما اقتصر على ذكر ثلاث نماذج من الكتاب.

• خطة البحث:

اشتمل البحث على عشرة مباحث وخاتمة:

– المبحث الأول: ترجمة مختصرة للمؤلف.

– المبحث الثاني: قيمة الكتاب العلمية.

- المبحث الثالث: منهجه في تراجم الرواة.
- المبحث الرابع: طريقته في نقد الأسانيد والمتون.
- المبحث الخامس: منهجه في تحليل الألفاظ.
- المبحث السادس: طريقته في استنباط الأحكام والفوائد.
- المبحث السابع: مذهبه العقدي وتأثيره في الشرح.
- المبحث الثامن: مذهبه الفرعي وتأثيره في الشرح.
- المبحث التاسع: مصادره وطريقته في الاستفادة منها.
- المبحث العاشر: منهجه في مناقشة المخالفين.

الخاتمة: وفيها أبرز نتائج البحث.

- **منهج البحث:**

سرت في هذا البحث على المنهج الاستقرائي، وهو أني قد جردت الشرح كاملا ولله الحمد، لاستخلاص المنهج الذي سار عليه الحافظ ابن رجب رحمه الله.

وعمدت إلى تقسيم البحث إلى مباحث، وكل بحث قسمته إلى فقرات، وكل فقرة تشتمل على مثال أو عدة أمثلة توضح المقصودة من عنوان البحث.

وقد اعتمدت في الإحالة على الطبعة الأولى التي نشرتها دار الغرباء الأثرية في عشر مجلدات، بتحقيق طائفة من الباحثين بمكتب تحقيق دار الحرمين.

هذا وأسأل الله العلي القدير أن ينفعني بهذا البحث ويجعله من العلم النافع والعمل الصالح، وما توفيقي إلا بالله العلي العظيم.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين،

المبحث الأول
ترجمة مختصرة للمؤلف

- **نسبه:**

هو الإمام الحافظ العلامة: عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الرحمن بن الحسن البغدادي ثم الدمشقي الحنبلي، الشهير بابن رجب، وهو لقب جده.

- **مولده ونشأته:**

ولد في بغداد سنة ست وثلاثين وسبعمائة، ونشأ في بيت علم، فوالده رحل في طلب الحديث وقرأ بالروايات، وجده كان محدثاً له حلقة في بغداد، ولذا سمع من جده مبكراً فأحضر المجلس وعمره ثلاث سنين[1] ، وسافر مع أبيه سنة تسع وثلاثين إلى دمشق وفلسطين فلقيا الحافظ أبا القاسم البرزالي المتوفى في تلك السنة فأجازه وهو في تلك السن لم يجاوز ثلاث سنين، وفي سنة أربع وأربعين استقر مع والده بدمشق بعد أن توفي الجد، وفيها سمع وقرأ على كثير من أهل العلم وأجازوه.

- **رحلته وشيوخه:**

تقدم أن بداية رحلته كانت مبكرة جداً مع والده، ففي دمشق سمع من محمد ابن إسماعيل الخباز، ومن أبي العباس أحمد عبد الهادي المقدسي ومن ابن القيم الذي لازم مجلسه قبل موته بأكثر من سنة، ثم رحل إلى مصر فسمع من محمد ابن إبراهيم الميدومي وغيره، وفي بغداد سمع من جمال الدين أبي العباس بن البابصري وغيره، وفي القدس من الحافظ العلائي وغيره، وفي المدينة من أبي محمد الخزرجي، وكان قد رافق في بعض رحلته الحافظ زين الدين العراقي.

---

(١) ذيل الطبقات، ص ٣٧.

- **تلاميذه:**

تضلع ابن رجب من علوم الشريعة، ووجد من نفسه أهلية للتدريس والوعظ، فتصدى لهما، وتولى التدريس بالمدرسة الحنبلية بدمشق فكانت مجالسه عامرة بطلاب العلم، ومنهم:

١. شيخ الحنابة أبو الحسن البعلي، الشهير بابن اللّحام (ت ٨٠٣هـ).
٢. الإمام الواعظ أبو بكر بن مفلح (ت ٨٢٥هـ).
٣. مفتي الديار المصرية محب الدين أحمد بن نصر الله (ت ٨٤٤هـ) .
٤. قاضي مكة شمس الدين المقدسي (ت ٨٦٤هـ) وغيرهم كثير جداً.

- **مصنفاته:**

له مصنفات كثيرة في علوم من الشريعة متنوعة، منها ما وصلنا، ومنها ما لم يصل، ومن أشهرها:

١. شرح جامع الترمذي، فُقد في جملة ما ذهب من الكتب في فتنة التتر سنة (٨٠٣) ولم يبق منه سوى قطعة من كتاب اللباس، ويبدو أنه أكبر كتبه وأوسعها، فإنه يحيل عليه كثيراً في الفتح وغيره.
٢. بيان فضل علم السلف على الخلف، وهي رسالة نافعة.
٣. القواعد الفقهية، وهو كتاب نفيس ضمنه ستين ومائة قاعدة.
٤. الاستخراج في أحكام الخراج.
٥. لطائف المعارف.
٦. شرح علل الترمذي.

وله مصنفات سوى هذه يطول المقام لو سيقت.

- **ثناء أهل العلم عليه:**

قال الحافظ ابن حجر: (مهر في فنون الحديث أسماءً ورجالاً وطرقاً واطلاعاً على معانيه، وكان صاحب عبادة وتهجد) وقال حافظ الشام ابن حجي: (أتقن الفن، وصار أعرف أهل عصره بالعلل وتتبع الطرق،...) ووصفه ابن ناصر

الدين: (بالإمام العلامة ... الحافظ العمدة، الثقة الحجة..) وللعلماء في الثناء عليه جمل واسعة تدل على انتشار ذكره، وثبوت فضله وإمامته رحمه الله.

- **وفاته:**

توفي ليلة الاثنين رابعة شهر رمضان سنة خمس وتسعين وسبعمائة، وقيل في شهر رجب، ودفن بمقبرة الباب الصغير بدمشق. رحمه الله رحمة واسعة. [1]

**

(١) تطالع ترجمته في الكتب الآتية:

الدرر الكامنة لابن حجر (٣٢١/٢)، لحظ الألحاظ لأبي الفضل ابن فهد المكي: بذيل طبقات الحفاظ (٩٥٤) ص ١٨٠، طبقات الحفاظ للسيوطي، ص ٥٤٠، الدر المنضد للعليمي، ص ٥٧٩، ذيل ابن عبد الهادي على طبقات الحنابلة، (ص٣٦).

المبحث الثاني

قيمة الكتاب العلمية

معلوم أن الكتاب لم يكتمل، فإن المنية وافت الإمام وهو في أثنائه، كما ذكر ذلك ابن قاضي شهبة، وقال ابن عبد الهادي: (وشرح قطعة من البخاري إلى كتاب الجنائز، وهي من عجائب الدهر، ولو كمل كان من العجائب). [1] انتهى.

وهذه الشهادة تنبئ عما امتاز به الكتاب من محاسن لولاها لم ينل هذه الشهادة العالية... ومن أجلّ محاسنه التي تدل على قيمته:

١) عناية مؤلفه بآثار السلف من الصحابة والتابعين –عناية فائقة– ونبش كثير منها من كتب عز النقل منها، وانقطع الأمل عنها، مع نقدها – في الغالب–.

٢) إحياؤه علوم أئمة الحديث الأقدمين، ونقل كلامهم على الأسانيد والمتون، وتنبيهه على اختلاف الطرق مع مهارة في الغوص على العلل.

٣) توسعه في سياق متون أحاديث الأبواب مقرونة بالنقد.

٤) دقته في الاستنباط، وتمكنه من استخراج الفوائد.

٥) علوه في ذكر مذاهب العلماء، فهو لا يقدم على الصحابة أحداً إن وجد عنهم أثراً، ويتوصل إلى أقوال الأئمة المتبوعين بطرق عالية، فينقل –مثلاً– أقوال الإمام أحمد من كتب المسائل والروايات، فإن نزل أخذها عن جامع الخلال وأبي بكر النجاد وابن حامد، ثم لا يقف عند هذا الحد، بل يجاوزه إلى النظر في ثبوتها وصحة نسبتها، وله في ذلك نفس طويل وبراعة فائقة، وإذا نقل مذاهب أئمة السف فإنه أيضاً يتوصل إليها بعلو، فينقل من كتاب وكيع وجامع سفيان ونحوهما، فإن احتج نزل إلى ابن المنذر وابن عبد البر والبيهقي وهذه الطبقة، وفي النادر ينقل عن النووي وابن قدامة.

---

(١) الجوهر المنضد في طبقات متأخري أصحاب أحمد (١/ ٥٠).

٦) إعراضه عن اعتراضات شرّاح الصحيح على بعض، بل إنه ضرب صفحاً عن غالب كتبهم، واستعاض عنها بكتب الأقدمين المشحونة بالآثار التي رأى أنها أنفع في معرفة الراجح من المسائل.

**

المبحث الثالث

منهجه في تراجم الرواة

ليس من منهج المؤلف الترجمة لرواة أسانيد الصحيح، إلا عند دعاء الحاجة، كتعيين مهمل: مثاله: (٤٠١/٨) قال البخاري: حدثنا يحيى، حدثنا وكيع..... الحديث، قال ابن رجب: (يحيى شيخ البخاري، قيل: إنه ابن جعفر بن أعين البلخي، وقيل: إنه ابن موسى بن عبد ربه بن خت البلخي، وكلاهما يروي عن وكيع).

- أو ضبط اسم: مثال: (٤١٦/٤): (أبو حمزة هو نصر بن عمران الضبعي، وهو بالجيم والراء المهملة).
- وقد يترجم لرجل لم يخرج له إلا في ذاك الموضع (٢٨٠/٦) قال: (عقبة بن عبيد الطائي.... لم يخرج له في الكتب الستة سوى هذا الحديث الذي علقه البخاري هاهنا).
- وقد يكتفي من ترجمة الرجل بذكر فائدة مهمة، كقوله في (٢٣/٢) (مكي بن إبراهيم أكبر شيخ للبخاري، وهو في طبقة مالك، ويروي عن هشام بن عرّوة وغيره من الأكابر).
- وقد يكون للفائدة أثر في الحكم كقوله (٣٣١/٢): (وروايات جرير بن حازم عن قتادة –خاصة– فيها منكرات كثيرة لا يتابع عليها.....).
- وربما ترجم لرجل وقع في إسناد البخاري للاختلاف في حاله، قال في (١٨١/٦): (تفرد البخاري بتخريج هذا الحديث عن مسلم، وبتخريج حديث عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار، مع أنه قد ضعفه ابن معين وغيره، وقال علي بن المديني: في بعض ما يرويه منكرات لا يتابع عليها، ويكتب حديثه في جملة الضعفاء).

- وربما ترجم لمن وقع في إسناد حديث أو أثر استدل به في الشرح لبيان حاله، قال في (٣٧٩/٤) لما أورد حديثاً فيه عبد الله بن عبد الرحمن الطائفي: (وعبد الله هذا قال ابن معين: صويلح، وقال البخاري: مقارب الحديث، وقال الدارقطني: يعتبر به، وقال النسائي: ليس بالقوي) وانظر (٩٢/٥).

**

المبحث الرابع

طريقته في نقد الأسانيد والمتون

سار الإمام ابن رجب على طريق الأئمة الأوائل في نقد الحديث، ومن طالع في كتابه بان له ذلك بأدنى تأمل، بل إنه ليصرح بهذا المنهج وينقد مخالفه، ذكر مرةً حديثاً فقال (٣٦٢/١): (وهذا الحديث مما اتفق أئمة الحديث من السلف على إنكاره على أبي إسحاق، منهم...) فعد طائفة، ثم قال: (... وأما الفقهاء المتأخرون فكثير منهم نظر إلى ثقة رجاله فظن صحته، وهؤلاء يظنون أن كل حديث رواه ثقة فهو صحيح، ولا يتفطنون لدقائق علم علل الحديث).

- ومن المعالم في طريقة نقده الأسانيد:

عنايته بأحوال الرواة في وجوه معينة، كمن ضعفوا في وجوه خاصة، أو قدموا في شيوخ مخصوصين، وهذا ضرب واسع في كتابه، فكثيراً ما يعقب على الأسانيد بمثل ذلك، كقوله متعقباً الحاكم حين صحح حديثاً من طريق عمرو بن أبي سلمة التنيسي عن زهير ابن محمد (٣٦٧/٧) قال: (أخطأ فيما قال، فإن روايات الشاميين عن زهير مناكير عند أحمد ويحيى بن معين والبخاري وغيرهم) وانظر لمثل ذلك: (١٧٧/٣) (١٦٦/٢) (٢٩١/٢) (٣٣١/٢).

- ومنها: عنايته بمسائل السماع تقعيداً وتنبيهاً على ثبوت السماع في الأسانيد من عدمه، ومن ذلك قوله (٣٧/١): (أئمة أهل الحديث ما زالوا يستدلون على عدم السماع بتباعد بلدان الرواة، كما قالوا في رواية سعيد بن المسيب عن أبي الدرداء وما أشبه ذلك....) ومن ذلك نقله عن الإسماعيلي في تسامح الشاميين والمصريين في لفظة (حدثنا) وأنهم لا يضبطون ذلك(٥٤/٣) وأعاده في (٩٤/٣) (٢٨/٦)، وله اختيارات في إثبات سماع بعض الرواة من بعض أو نفيه، (١٤٥/٨) (٣٠٣/٧).

– ومنها عنايته بمراسيل التابعين ونقدها:

مثاله (٣٦٧/٧) قال: (ومراسيل ابن شهاب من أوهى المراسيل وأضعفها) وفي (٣١٦/٨): (ومراسيل يحيى – يعين ابن أبي كثير – ضعيفة جداً).

وله في الحكم على الأسانيد طرق:

١) فقد يكتفي بالحكم المجمل، كقوله: (هذا إسناد جيد متصل) (١٩٢/٥) ، (في الإسناد مقال) (٢٤٨/٧)، (إسناده لا يعتمد عليه) (٢٤٦/٧)، (في إسناده ضعف) (٣٣٥/٧) وعبارات نحوها.

٢) وقد يقيم الحجة ويبين أسباب الضعف، وهذا واسع جدا عنده، ومنه قوله (٢٨٧/٧): (وهذا إسناد ساقط، والظاهر أن الحديث موضوع، وأبو خالد: الظاهر أنه عمرو بن خالد الواسطي كذاب مشهور بالكذب...).

٣) وقد ينقل حكم أحد الأئمة أو بعضهم ولا يعقب، كقوله (٦/ ٤٤): (خرجه الإمام أحمد، وقال علي بن المديني: هو حديث كوفي وإسناده حسن).

٤) وقد يحكم على وجوه متعددة أنها لا تصح، أو على أحاديث باب أنه لا يصح فيه شيء، ومن ذلك قوله فيما روي في تحديد أقل الحيض (١٥٠/٢): (المرفوع كله باطل لا يصح، وكذلك الموقوف طرق واهية)، وقال في (٣٦٧/٧): (وقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يسلم تسليمة واحدة من وجوه لا يصح منها شيء، قاله ابن المديني والأثرم والعقيلي وغيرهم)، وقال في (٢٩٣/٧): (وفي النهوض على صدور القدمين أحاديث مرفوعة أسانيدها ليست قوية، أجودها حديث مرسل...).

–ومن عباراته في النقد:

(إسناد مجهول لا يثبت) (٢٥١/٢)، (إسناد لا يعتمد عليه) (٣١٥/٣)، (إسناد مجهول) (٢٧٩/٥)، (إسناد مشكوك فيه) (٢٨٠/٥)، (غريب منكر) (٩٣/٥)، (غريب جداً) (١١٤/٢).

وأما ما يتعلق باختلاف الطرق فإنه ميدان فسيح سبق فيه –فيما أحسب– كل شراح الحديث، وامتلأ كتابه هذا بالنوع الذي هو مادة العلل، وبرع فيه براعة فائقة، فإنه قلما يورد حديثا أو أثرا وقع فيه اختلاف ولا ينبه عليه، وينقل الكلام في العلل غالبا– عن أئمة الشأن كابن المديني وأحمد والبخاري وأبي زرعة وأبي بكر البرديجي والنسائي والدارقطني، وكثيرا ما يترك الترجيح لهم ولا يعقب، وقد يرجح، وقد يقف : (٣٥٥/٦) (٢٧٤/٦) (٨٠/٦) (٨٤/٧) (٤٠٨/٢) (١٠٦/١).

ومما يتصل بهذا الجانب: عنايته بنقد المتن، وذلك ظاهر في نقد الزيادات، وفصل المدرجات واستغراب المتون، ومن الأمثلة للأول: تنبيهه على نكارة لفظه (أو ابزق خلفك) في حديث حذيفة أن المصلي له أن يبزق خلفه (١٣٠/٣)؛ حيث قال: (وهذا إنما يكون بالتفاف شديد بوجهه عن القبلة)، ثم ذكر الإسناد ومن خرجه، ومنهم الترمذي وصححه، وقال: العمل عليه عند أهل العلم)، ثم نقل إنكار هذه اللفظة عن أحمد والدارقطني الذي قال: هي وهم من يحيى بن سعيد –يعني القطان–. وانظر مثالا آخر لنقد زيادة في: (٦٩/٢): (٤١٧/٧–٤١٨).

ومثال التنبيه على المدرج قوله في (١٧٧ / ٤): (وفي الحديث الصحيح عن جرير البجلي – حديث الرؤية –(فإن استطعتم ألا تغلبوا عن صلاة قبل طلوع الشمس وقبل غروبها فافعلوا، ثم قرأ (فسبح بحمد ربك قبل طلوع الشمس وقبل غروبها) وقد أدرج أكثر الرواة القراءة في الحديث، وبين بعضهم أن جريراً هو الذي قرأ ذلك). وانظر أيضاً: (٣١٤/٥) (٣٩٥/٢).

ومن استغراب المتون قوله (٢٢٥/٨–٢٢٦): وخرج الإمام أحمد من رواية ابن إسحاق عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (إذا كان يوم الجمعة قعدت الملائكة على أبواب المسجد يكتبون من جاء، فإذا أذن وجلس الإمام علي المنير طووا الصحف ودخلوا المسجد يستمعون الذكر) وهذا لفظ غريب.

المبحث الخامس

منهجه في تحليل الألفاظ

- لابن رجب اهتمام بتفسير الغريب، بل ربما استهل الشرح به (٤٥٨/٢) (٢٥٥/٧) (٥٣/٦)، والغالب أن ينقل التفسير عن أئمة اللغة كأبي عبيد والفراء والأصمعي وأبي عمرو والكسائي، ثم من بعدهم كابن قتيبة وإبراهيم الحربي، ورأيت له عن الزمخشري صاحب الفائق (٤٣٤/٦)، بل نقل من النهاية مرة ولم يصرح به (٣٠/٨)، وقد ينقل عن الخطابي من كتابه في الغريب، وقد يتولى التفسير، ولا يحيل على أحد (١٩٧/٦).

- وقد يضبط الكلمات، وكثير من ذلك مقترن بتفسير الغريب، مثاله (٢٤٢/٧) (وقوله: (امتحشوا) أي احترقوا، وضبطت هذه الكلمة بفتح التاء والحاء، وفي بعض النسخ: بضم التاء وكسر الحاء..)، ثم نقل في تفسيرها كلام الأصمعي والفراء وأبي عمرو والكسائي على النسق.

وربما عرف بالأماكن، كتعريفه (الروحاء) (٤٢٩/٣) وبعدها بسطور عرَّف بالسَّيَّالة معتمداً على صاحب معجم البلدان.

- وربما ذكر بعض المسائل النحوية، مثل كلامه عما تقتضية (لولا) (٤٠٢/٤)، وإعرابه (بَيدَ) في قوله عليه الصلاة والسلام (بيد أنهم أوتوا الكتاب من قبلنا) (٧١/٨).

**

المبحث السادس

طريقته في استنباط الأحكام والفوائد

كثيرا ما يستهل ابن رجب كلامه على الأحاديث بذكر ما دلت عليه من الأحكام وما اشتملت عليه من المسائل، وربما استهل بالفوائد، أو ببيان مقصد البخاري من التبويب، ومناسبة الحديث للباب، وإن كان في المسألة خلاف ذكره، وقد يتوسع فيه ويتقصى حجج المختلفين، مع التقرير والتوجيه والنقد والتعقب. وفيما يلي أمثلة لذلك:

- (٥ / ٥) مثال لاستهلال الكلام عن الحديث بما دل عليه من الفقه:

باب من أدرك ركعة من الفجر، ومن حديث أبي هريرة –رضي الله عنه– مرفوعا: (من أدرك من الصبح ركعة قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح..)، قال: (هذا الحديث نص في أن من صلى الفجر قبل طلوع الشمس فإنه مدرك لوقتها..).

- (١٩٠/٨) وهذا مثال لسرد المسائل في أول الشرح:

باب المشي إلى الجمعة، قال: (اشتمل كلامه هاهنا على مسائل..... – (٢٣١ / ٥) وهذا مثال لاستهلال الشرح بالفوائد:

باب ما يحقن بالأذان من الدماء، ذكر حديث أنس أن النبي ﷺ : كان إذا غزا قوما لم يكن يغزو حتى يصبح وينظر ...

قال ابن رجب في مفتتح الشرح (في هذا الحديث فوائد كثيرة..) ثم ذكر مجموعة منها.

- (٨٧ / ٥) وهذا مثال لبيان مراد البخاري من الباب في أول الشرح:

باب التوجه نحو القبلة حيث كان، قال☹ مراده بهذا الباب أن القبلة يجب التوجه إلى نحوها حيث كان المصلي من أقطار الأرض في حضر أو سفر...).

- (٣٧ / ٨) وهذا مثال لافتتاح الشرح ببيان مناسبة الحديث للباب: باب خروج النساء إلى المساجد بالليل والغلس، وفيه حديث عائشة، قالت: (أعتم رسول الله ﷺ بالعتمة حتى ناداه عمر قال: نام النساء والصبيان) قال ابن رجب: (المقصود منه هاهنا: الاستدلال على شهود النساء صلاة العشاء مع النبي صلى الله عليه وسلم).

- وأما الخلاف فإنه قد يختصره ويقتصر على القول والقائل به دون دليله كما صنع في مسألة من فاتته صلاة وقضاها بعد وقتها، هل يشرع له أن يؤذن لها ويقيم؟ أم يقيم ولا يؤذن (١٠٩/٥) فقد ذكر خمسة أقوال في جمل قليلة، ثم أتبعها بذكر مأخذ الاختلاف بينهم ولم يرجح، وقد يبسط الخلاف ويطول نفسه فيه حتى يذكر حجج العلماء خصوصا إذا ظهر عنده قول وأحب أن ينتصر له، وهنا تظهر براعته وتمكنه من إعمال القواعد الشرعية والأصولية فضلا عن قواعد الحديث على طريقة الأولين. (١١٢/٥) (١٣٩/٥).

ومن المسائل التي أفاض فيها وأبدع مسألة الجهر بالبسملة (٦/ ٣٨٩-٤٢٧)، وقد رجح عدم الجهر في الصلاة بها، ومما يلحظ عليه ميله في المسائل المختلف فيها إلى القول الذي عمل به الصحابة أو بعضهم ولم يخالفوا، (انظر: مسألة صلاة القادر على القيام خلف الجالس (١٥٤/٦).

- مثال تعقب فيه البخاري: (٢٨٠/٦):

بوب البخاري (باب إثم من لم يتم الصف) وخرج فيه حديث أنس أنه قدم المدينة فقيل له: ما أنكرت منا منذ يوم عهدت رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قال (ما أنكرت شيئا إلا أنكم لا تقيمون الصفوف) قال ابن رجب: (وأما استدلال البخاري به على إثم من لم يتم الصف ففيه نظر، فإن هذا إنما يدل على أن هذا مما ينكر، وقد ينكر المحرم والمكروه، وكأن الاستدلال بحديث (لتسوون صفوفكم أو ليخالفن الله بين وجوهكم على الإثم أظهر..) وانظر: أيضا (٢٥٤/١).

**

المبحث السابع

مذهبه العقدي وتأثيره في الشرح

ابن رجب – عليه رحمة الله – سلفي الاعتقاد، وفي كتابه مواضع تدل على ذلك بجلاء. وفيما يلي بعض الأمثلة:

ففي باب الأسماء والصفات يقول في شرح حديث رؤية الله تعالى يوم القيامة (٢٣٤/٧): (وكلمة السلف وأئمة أهل الحديث متفقة على أن آيات الصفات وأحاديثها الصحيحة تمر كما جاءت من غير تشبيه ولا تمثيل ولا تحريف ولا تعطيل)... ثم أورد مقالات طائفة من السلف في تقرير هذه المسألة.

– يبين ذلك أنه لما ذكر آراء الحنابلة في معنى قوله تعالى: (وجاء ربك والملك صفاً صفاً) ختمها بقول من يقر ذلك ويمره كما جاء ولا يفسره ويقول: هو مجيء وإتيان يليق بجلاله وعظمته سبحانه، قال: (وهذا هو الصحيح عن أحمد ومن قبله من السلف وهو قول إسحاق وغيره من الأئمة) (٢٣٠/٧).

– ومن ذلك الباب كلامه في حديث نزول ربنا تبارك وتعالى في الثلث الأخير من الليل؛ فإنه ذكر أن أهل الحديث في النزول على ثلاث فرق، الثالثة أطلقت النزول كما ورد ولم تتعد ما ورد ونفت الكيفية عنه، وعلموا أن نزول الله تعالى ليس كنزول المخلوق، قال (٢٨٠/٩): وهذا قول أئمة السلف: حماد بن زيد وأحمد... إلى أن قال (والزيادة على ما ورد في النزول من ذكر الحركة والانتقال وخلو العرش وعدمه كله بدعة والخوض فيه غير محمود).

– وقد شنع على الجهمية والمعتزلة القائلين بأن نصوص المعية دالة على أن الله تعالى بذاته في كل مكان (١١٣/٣)، ووصفهم بقلة الورع وسوء الفهم والقصد وضعف عظمة الله وهيبته في صدورهم... ثم نقل عن ابن عبد البر حكاية إجماع السلف على أن المراد بقوله تعالى: (وهو معكم أينما كنتم) علمه (١١٤/٣).

وكذا كلامه في بعض مسائل الإيمان فإنه على طريقة السلف، ومن ذلك القول في زيادة الإيمان ونقصانه (٨/١)، وأنه قول وعمل (٥/١).

ومما يبين سلفيته تحذيره من علم الكلام ونقله في ذم أهله؛ حيث قال (٢٣٥/٧): (فتبين بذلك أن النهي عن الكلام إجماع من جميع أئمة الدين...) وقد أثرت سلفيته في الشرح تأثيرًا بينا يظهر في تقديمه الدليل وتعظيمه لآثار الصحابة، وتجرده للحق، واختياره في المسائل ما وافق الأدلة، وإن خالف مذهب الإمام أحمد.[١]

**

(١) للمزيد يراجع كتاب منهج الحافظ ابن رجب في العقيدة للشيخ علي الشبل.

المبحث الثامن

مذهبه الفرعي وتأثيره في الشرح

قال ابن عبد الهادي في الذيل على الطبقات[1]: (وله تحقيق في المسائل على نصوص أحمد وكلام الأصحاب، وله مسائل غريبة وأشياء حسنة يعجز الإنسان عن حصرها).

وقد تجلى ذلك الوصف في الفتح من خلال عناية ابن رجب بروايات المذهب والمسائل المنقولة عن الإمام أحمد، مع براعة في نقدها، وفوائد جمة تتعلق بها، وفيما يلي مثال يدل على تمكنه في هذا الباب؛ حيث يقول مستدركا على البخاري (٤٥٧/٢) : (واعلم أنه لم يقع في صحيح البخاري حكاية قول لأحمد في غير هذه المسألة، وهو خلاف مذهبه المعروف في كتب أصحابه، ولم أعلم أحدا منهم حكى ذلك عن أحمد، إلا أن القاضي أبا يعلى حكاه في كتاب الجامع الصغير له وجها، والله أعلم).

– ومما يشهد بدقته في الروايات عن أحمد أنه استشكل رواية تفرد بها حنبل فخرج منها بقوله (٣٦٧/٢): (وهذه رواية مشكلة جدا، ولم يروها عن أحمد غير حنبل، وهو ثقة إلا أنه يهم أحيانا، وقد اختلف متقدموا الأصحاب فيما تفرد به حنبل عن أحمد: هل تثبت به رواية عنه أم لا....) وقال في (٢٢٩/٧): (وقد روي عن الإمام أحمد أنه قال في مجيئه (سبحانه):هو مجيء أمره، وهذا مما تفرد به حنبل عنه، فمن أصحابنا من قال: وهم حنبل فيما روى، وهو خلاف مذهبه المعروف المتواتر عنه، وكان أبو بكر الخلال وصاحبه لا يثبتان بما تفرد به حنبل عن أحمد رواية).

– وأما نقله من كتب المسائل فكثير جدا، ومنها مسائل لا تكاد تعرف اليوم، مثل مسائل مثنى الأنباري (٢٣٠/٨).

---

(١) ص (٣٩).

– ومع عنايته بالمذهب وتمكنه منه إلا أنه قد يخالفه إذا ثبت عنده الدليل، فإنه لما تكلم عن خلاف العلماء في رفع اليدين إذا قام من التشهد الأول (٣٤٧/٦) نقل عن أكثرهم أنه غير مستحب، وذكر أنه المشهور عن أحمد، ثم حكى عنه رواية في الاستحباب وقال عنها (وهذه رواية غريبة جدا لا يعرفها أصحابنا ورجال إسنادها كلهم حفاظ مشهورون...) ثم ختم بحثه بما يشعر باختياره مذهب طائفة من أهل الحديث القائلين بالاستحباب لما ثبت عنده من الدليل.

**

المبحث التاسع

مصادره وطريقته في الاستفادة منها

ابن رجب كغيره من الشراح ينهل من مصادر مختلفة، وليس بنا حاجة إلى تفصيل مناهله فإنه كغيره ينقل ويخرج من المساند والصحاح والسنن والمصنفات والمعاجم والأجزاء وغيرها، وفي قضايا العلل من مظانها، وهكذا... إلا أن الفائدة في هذا الباب هي مصادره التي لا يكاد يعرف عنها اليوم شيء، ومنها في كتب الحديث الأصيلة:

- مسند الأوزاعي لابن جوصا (٣٥٦/٦)، وكتاب الفاروق لأبي إسماعيل الأنصاري (٣٢٥/٤)، وصحيح محمد بن يحي الهمداني، (٤٢٥/٣)، والوظائف لأبي موسى المديني (١٩/٦)، وسنن أبي مسلم البلخي (٤١٨/٧).

– ومن كتب الرجال والتراجم:

تاريخ نيسابور للحاكم (٣٢٢/٦)، وتاريخ مضر بن محمد عن ابن معين (٣٣٩/٢)، وتاريخ المفضل الغلابي (٤١٣/٦).

ومن كتب العلل:

التفرد لأبي داود (٣١٥/٧)، وغرائب شعبة لابن منده (٨٦/٨).

- **ومنها كتب في موضوعات خاصة:**

ككتاب الصلاة للفريابي (٨٥/٦)، وكتاب الجمعة لمحمد بن نصر المروزي، وكتاب المناهي لمحمد بن بدر القاضي (١٥٢/٦)، وكتاب التفصيل للإمام مسلم، وقال: إنه هو الناسخ والمنسوخ له (٣٧٩/١).

- ومما يلحظ تمسكه بالنقل من كتب القدماء، وقلة تعريجه على أهل القرن السادس والسابع، فضلا عن أهل قرنه، ويظهر أن من أسباب ذلك ضعف ثقته في الشروح المتأخرة، وقد صرح بذلك عقب نقله عن الإسماعيلي في مستخرجه كلاماً حول الجمع بين حديثين رأى أن فيه تكلفاً، فقال (٤٢٤/٣) : (ومثل هذه

المعاني توجد كثيرا في كتب شروح الحديث المتأخرة، وأكثرها مدخول، ولم يكن علماء سلف الأمة يقعون في شيء من ذلك، وكذلك لم أستكثر من ذكر مثله في الكتاب، وإنما ذكرت هذا لأن الإسماعيلي مع تقدمه ذكره في صحيحه ونبهت على ما فيه).

**

المبحث العاشر

منهجه في مناقشة المخالفين

برزت قدرة ابن رجب وقوة علمه وفهمه في أمور كثيرة، منها مناقشة المخالفين وإظهار الحجج عليهم، وقد أبدى براعة في ذلك، وخرج من مسائل مختلفة متمسكاً بمرجحات مقنعة، واشتدت عبارته – أحياناً– على مخالفيه ابتغاء الحق، وخالف في كثير من المسائل كبار الأئمة، منهم مالك وإسحاق والبخاري، فضلاً عمن دونهم، كابن قتيبة وابن حيان والخطابي والحاكم وابن عبد البر وابن المنذر، ويمكن الخلوص إلى مرجحات استعملها في مناقشاته وردوده؛ منها:

١. الترجيح بالسنن والآثار الثابتة وعمل الصحابة:

وله في هذا المعنى أقوال كثيرة منها قوله في (٤٢٠/٧) بعدما ذكر أن جمهور أهل العلم على استحباب الذكر عقب الصلوات المكتوبات، قال: (وخالف فيه طائفة قليلة من الكوفيين...) إلى أن قال: (وإذا صحت السنة بشيء وعمل بها الصحابة فلا تعدل عنها)، وقال أيضاً في (٤٢١/٧): (ومن الفقهاء من يستحب للإمام الدعاء للمأمومين عقب كل صلاة، وليس في ذلك سنة ولا أثر يتبع)، وقال في (٣١٢/١) (.... فلا يترك لأجله السنة الصحيحة واتباع عمل الصحابة).

٢. الترجيح بإجماع الصحابة:

قال في (٣٥٢/٨): (وحكي عن أبي يوسف ومحمد الحسن بن زياد والمزني أن صلاة الخوف لا تجوز بعد النبي صلى الله عليه وسلم لظاهر قول الله تعالى: (وإذا كنت فيهم فأقمت لهم الصلاة...)، قالوا: وإنما يصلي الناس صلاة الخوف بعده بإمامين كل إمام يصلي بطائفة صلاة تامة ويسلم بهم)، قال: (وهذا مردود بإجماع الصحابة على صلاتها في حروبهم بعد النبي صلى الله عليه وسلم).

٣. ومنها الترجيح بالقواعد الشرعية:

قال في (٣/٣٥): (ولم يرخص عبيدة السّلماني في السجود على العصابة للجرح، وهذا حرج شديد تأباه الشريعة السمحة).

٤. ومنها مرجحات فرعية:

كترجيح قول الشافعي وأحمد في تفسير قوله صلى الله عليه وسلم (خذي فرصة ممسّكة) أنها القطعة يكون فيها شيء من مسك، على قول ابن قتيبة والخطابي إنها الجلد الذي عليه صوف، وقال (٢/٩٧): (وقد نص على ذلك الشافعي وأحمد وهما أعلم بالسنة واللغة وبألفاظ الحديث ورواياته من مثل ابن قتيبة والخطابي ومن حذا حذوهما ممن يفسر اللفظ بمحتملات اللغة البعيدة).

ومن هذا القبيل ترجيحه تصحيح أحمد لحديث على تضعيف البخاري له لكونه أعلم بالرجال من كل من تكلم في ذاك الحديث، قال في (٨/١٧٣-١٧٤): (وقول ابن المنذر: إن هذا الحديث لا يثبت، هو متابعة لقول البخاري، وأحمد أعرف بالرجال من كل من تكلم في هذا الحديث، وقد استدل به واعتمد عليه).

- ومن عباراته الشديدة في تعقباته قوله عن حديث خرَّجه الحاكم (٦/٤٠٦): (وتخريج هذا في المستدرك من المصائب، ومن يخفى عليه أن هذا كذب على مالك، وأنه لم يحدث به على هذا الوجه قط؟...).

وقال عن حديث قال عنه الحاكم (٦/٤١٢): (صحيح ليس به علة)، (وهذه زلة عظيمة، فإن عبد الله بن عمرو بن حسان هذا هو الواقعي، نسبه ابن المديني إلى الوضع...) وكانت هذه النبرة القوية في أثناء رده على من يقول بالجهر بالبسملة في الصلاة، وهي مسألة أطال فيها النفس وشدد فيها النكير على المخالف.

الخاتمــة

بعد هذه الجولة التي أظهرت أبرز معالم هذا الكتاب الفريد نستخلص أهم النتائج التي توصلنا إليها من خلال النقاط الآتية:

- كتاب فتح الباري من أجل كتب الحافظ ابن رجب، وقد وافته المنية قبل إكماله، مع فقد بعض ما ألفه منه، ورغم ما بقي منه ووصل إلينا فإنه جراب ملئ علماً.
- لم يكن من اهتمام الحافظ رحمه الله ترجمة جميع رجال السند في شرحه للصحيح، كما هو عادة بعض شراح الصحيح، وإنما التراجم التي يسوقها له أغراض عدة فيها.
- اهتم الحافظ كثيرا بنقد المتون والأسانيد والعناية بالعلل على طريقة المتقدمين من المحدثين، والمطالع للفتح لن تخطئ عينه ذلك.
- لم يكن الحافظ بالمقلد المحض عند سياق أقوال العلماء في المسائل الخلافية، وإنما يتعامل مع ذلك الخلاف بنظر الفاحص المجتهد، فيقارن ويرجح، ويرد على الأقوال والآراء المرجوحة بالدليل والتعليل.
- كثرة المصادر التي اعتمد عليها الحافظ في بناء هذا الفتح، حتى أن بعض المصادر لا تكاد تعرف إلا من خلاله لذهاب الخبر عنها، وعدم وجودها.

**

مصادر البحث

- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، للحافظ أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، تحقيق: محمد عبد المعيد ضان، الناشر: مجلس دائرة المعارف العثمانية – صيدر آباد/ الهند، الطبعة: الثانية، ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م
- لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ، لمحمد بن محمد بن محمد، أبو الفضل تقي الدين ابن فهد الهاشمي العلويّ الأصفوني ثم المكيّ الشافعي (المتوفى: ٨٧١هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م.
- طبقات الحفاظ، للحافظ عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣هـ
- الدر المنضد لعبد الرحمن بن محمد العليمي الحنبلي، (المتوفى: ٩٢٨) تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، طبعة مكتبة التوبة.
- الجوهر المنضد في طبقات متأخري أصحاب أحمد، ليوسف بن حسن بن أحمد بن حسن ابن عبد الهادي الصالحي، جمال الدين، ابن المِبْرَد الحنبلي (المتوفى: ٩٠٩ هـ)، حققه وقدم له وعلق عليه: الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، الناشر: مكتبة العبيكان، الرياض – المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ – ٢٠٠٠م
- ذيل ابن عبد الهادي على طبقات الحنابلة، ليوسف بن حسن بن عبد الهادي (المتوفى ٩٠٩)، تحقيق: أبي عبد الله محمود الحداد، طبعة دار العاصمة الرياض.
- منهج الحافظ ابن رجب في العقيدة للشيخ علي الشبل، طبعة دار الصميعي.

* * *